

أصحاب الفضيلة رئيس وأعضاء الدائرة التجارية السادسة عشر

سلمهم الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد ..

بوكالتنا عن السيد / جمعة بن فهد الجمعة ، وبناءً على ما طلب منا في الجلسة السابقة المنعقدة أمام فضيلتكم بتاريخ ١٢ / ٠٢ / ١٤٢٩ هـ والتي طلبتم من موكلنا تقديم موجز عن العقبات التي تواجه موكلنا للبدء في تسديد مساهميه ، وما هو المطلوب من مقام الدائرة الموقرة حيال ذلك .

فنقول وبالله التوفيق ...

أولاً : نرى - يا أصحاب الفضيلة - أنه من المناسب أن يكون تقريراً بين يدي التفصيل ، أن نورد إجمالاً أن موكلنا / جمعة بن فهد الجمعة قد مارس أنشطته التجارية منذ خمسة عشر عاماً ومن خلال سجلات رسمية وعقود نظامية ، كان هو وشركاءه ومساهميه جهات حكومية وأخرى مجتمعة أو فردية ، داخل البلاد وخارجها وفي مجالات وأنشطة مدروسة ومخطط لها ، وفرص أخرى فرضها السوق وصاغتها التجارب .

ولكن ، وبعد أن اقتحم السوق دخلاء على صناعة الضرب فيه ، وجرت معها تدخلات للجهات الرسمية صابغة كل من فيه بصبغة التوجس والتحري ، وأحياناً الشك والريبة - تبعاً لظروف محلية ودولية ، مالية وأمنية - أستخدم معها ضد موكلنا أقسى ما يمكن من القرارات المتمثلة في إيقاف أنشطته ، وتجميد أرصده ، بل وسجنه مدداً متطاولة ، تحت ذريعة الإجراء التحفظي ، إلا أنه عندما إجلى ضباب تلك الفترة ، وثبت بحمد الله أن الأمر ليس كما ظن ، وأن الصورة ليست كما فهم ، ولكن بعد أن كان لتلك العاصفة ضحايا ومتضررين من رجال الأعمال والمساهمين ، بل والعدالة والجهات الرسمية نفسها وهم الحريصون على أداء الحقوق وحسم النزاع ، وكل هذا دليل على أنه لم يكن بأي حال من الأحوال ما أخذ في حين المشكلة من إجراءات وتصرفات كان أفضل الحلول .

وقد تصدى القضاء الإداري للطعن المقدم منا في هذه القرارات في مواجهة اللجان التنفيذية العليا برئاسة وزارة الداخلية ، وحكم بإيقاف بعضها ودراسة البعض الآخر ، وقبل النظر في طلب التعويض عما لحق موكلنا ومساهميه وشركاؤه من أضرار وخسائر تقدر بمئات الملايين ، في جلسات طويلة تلك الفترة أمام مقام الدائرة الرابعة بديوان المظالم بالرياض ، وفي جلسات متقاربة بهدف تحقيق تقدم قريب للقضية بشقها الإداري بإذن الله .

ثانياً : تميز موكلنا جمعة الجمعة بتوجيهه أمواله وأموال مساهميه إلى أصول (ثابتة وإستثمارية) ولم يكن يدير أموالاً مسالة ولا يعيد تدويرها . ولا ظهر له شركاء فاعلون مخفيون كغيره . وكان يعتمد على تصفية كل عقد وإنهاء متعلقاته أولاً بأول. ودليل ذلك آخر دفعة من مساهميه الذين أستحقوا كامل حقوقهم. وصدر بيان بأسمائهم واطلعت دائرتكم الموقرة على ذلك في الجلسة السابقة . وكان ذلك أول أيام تجميد أرصدة موكلنا .

ثالثاً : إن ما صدر بحق موكلنا تحديداً من قرارات منذ أول وهلة . وهي قرارات لا تزال قائمة بحقه حتى تاريخه دون إلغاء لها من جهة إصدارها . ولا بإحكام قضائية . كانت ولا تزال معنية ومحل نظر من قبل القضاء الإداري . وقبل النظر بالطعن فيها كما ذكرنا . وكلها قرارات تشل حركة أي شخص عادي . وتخبس تصرفاته ولو كان أغنى الناس وأملاً التجار . وهذه القرارات صدرت تباعاً على النحو التالي :

❖ القرار الأول : صدر في شهر جمادى الثاني ١٤٢٣هـ يمنعه من السفر خارج البلاد . وهذا يعني إبعاده عن إدارة ومتابعة وتنمية ما يفوق (٩٥ ٪) من مجموع إستثماراته خاصة في السودان والإمارات العربية المتحدة.

❖ القرار الثاني : صدر بتاريخ ١٨ / ١٠ / ١٤٢٣هـ . بتجميد أرصدة حساباته في جميع بنوك المملكة . ووقف تعاملاته من الجهات الرسمية . ووقف جميع أنشطته ومشاريعه التجارية والإستثمارية.

❖ القرار الثالث : صدر بتاريخ ٢٦ / ١١ / ١٤٢٣هـ بإيقافه في مبنى المباحث الإدارية بالمنطقة الشرقية . ثم تحويله إلى سجن الدمام في ١٨ / ٠٨ / ١٤٢٤هـ . والتحقيق معه عن طريق لجنة سميت " اللجنة الفرعية الرابعة " وهي لجنة مشكلة من مندوبين من (وزارة التجارة . ووزارة المالية . ومؤسسة النقد العربي السعودي . والمباحث الإدارية . والمباحث العامة . والشرطة ممثلة في البحث الجنائي . وهيئة الإدعاء والتحقيق العام) .

وكان لهذه القرارات مجتمعة أسوأ الأثر على موكلنا. فقد خسر معها مشاريع قائمة . كان بعضها مع إمارة المنطقة الشرقية . ومستشفى كبير بمنطقة الأحساء . وعملاء هامين من كافة شرائح المجتمع ومؤسساته داخل وخارج البلاد .

وهل أسوأ من أن يقيد الإنسان - حساً ومعنى ، ويَـزج به في السجن - على سمعته وعملائه وتفكيره ومساهميه وسيره في الأخذ والعطاء ، ويطالب بتصرفات طبيعية ، ويلجأ لها الجاء.

ألقاه في اليم مكتوفاً وقال له

إياك إياك أن تبتل بالماء !!

ولكن المفاجأة التي حيرت الجميع أنه لم يتقدم لشكوى موكلي أحد ، رغم محاولات بعض الجهات حتى تاريخه تأليب الناس على ذلك ، كما أن أصول ومشاريع موكلنا حسب ما تردده جهات الخبرة المعتمدة رسمياً وقضائياً ، وما إطلعت عليه ، في إزدیاد مضطرد وجأح يتلوه جأح والفضل في ذلك لله.

إن موكلنا يؤكد - لفضيلتكم - حسن نيته ، ويجزم بحفظه لحقوق مساهميه كحفظه على أمواله ، وبقدرته ورغبته الأكيدتين على إبراء ذمته بأسرع وقت وأفضل الطرق ، وأعقل وأنفع الوسائل .

ونحن من طلب من القضاء الشرعي - ولا نزال نؤكد ونلح - إنصافنا وعوننا بعد الله ، ونتمسك بدور الديوان ومؤازرته لنا جناحيه الإداري والتجاري ومستعدون لتزويد دائرتكم بكامل إمكاناتنا ، وقدراتنا البشرية والمادية، وخبراتنا ومستشارينا ، للوصول بهذه القضية إلى أعلى المكاسب وأقل الخسائر ، دون ضغط ولا وصاية علينا من أحد ، وأن يمثل المساهمين مجموعة من كبارهم من رجال الأعمال ووجهاء وعقلاء المجتمع ، وأن يمارس المحاسبون القانونيون والمحامون الشرعيون وإدارات أنشطة موكلنا داخل وخارج البلاد كامل صلاحياتهم ، وفق خطط مدروسة وسياسة مرسومة ، يمثلها معنا من ترتضيه دائرتكم الموقفة ، وأن يكون هدفنا الأول والأخير مصلحة القضية وأطرافها وهم موكلونا ومساهميه والمساهمة .

فلا يضار أحد هذه الأركان الثلاثة ومن يرد الإصلاح يوفقه الله .

المحامي /

فهد علي القحطاني